التحليل الجغرافي السياسي لتجارة السلع الزراعية الغذائية للمدة(2005 - 2019م) واثارها المستقبلية على الأمن الغذائي العراقي

أ.م.د بشار محمد عويد – جامعة بغداد
كلية الاداب - قسم الجغرافية ونظم المعلومات الجغرافية

المستخلص

شهد الأقتصاد العراقي العديد من ألازمات والمشاكل الأقتصادية ، وتُعد مشكلة ما يتم استيراده من السلع الغذائية الأستهلاكية من أهم المشكلات وأخطرها ، وذلك لما لها من نتائج وآثار اقتصادية وسياسية وحتى اجتماعية .

إذ يشهد العراق حالة من العجز في الإنتاج الغذائي وذلك لقصور الإنتاج المحلي والمتمثل بالقطاع الزراعي وتراجعه لتغطية العجز في الاستهلاك ، مما تطلب الأستيراد من الأسواق الخارجية والذي اصبح يمثل خطراً على اقتصاديات الدولة وانكشاف أمنه الغذائي وبالتالي استنزاف ارصدته من العملة الأجنبية التي من الممكن الاستفادة منها في تنمية القطاع الزراعي ، مما عزز حالة الأختلال في الميزان التجاري الزراعي .

لذلك فقد جاء هذا البحث لدراسة واقع الأمن الغذائي العراقي للسلع الزراعية في ظل الأعتماد المتزايد على الأستيرادات من السلع الغذائية واثارها المستقبلية على الأقتصاد العراقي .

Abstract

The Iraqi economy has witnessed many economic crises and problems, and the problem of imported consumer food commodities is one of the most prominent and most dangerous problems, due to its economic, political and even social consequences and effects .

As Iraq is witnessing a state of deficit in food production due to the lack of local production represented by the agricultural sector and its decline to cover the deficit in consumption, which required import from foreign markets, which has become a threat to the country's economies and the exposure of its food security and thus the depletion of its foreign currency assets that can be used in Development of the agricultural sector, which reinforced the imbalance in the agricultural trade balance .

Therefore, this research came to study the reality of Iraqi food security in light of the increasing dependence on imports of food commodities and their future effects on the Iraqi economy .

الكلمات المفتاحية: الأمن الغذائي ، تجارة الأستيرادات ، السلع الزراعية الغذائية

التحليل الجغرافي السياسي لتجارة السلع الزراعية الغذائية للمدة(2005 - 2019م) واثارها المستقبلية على الأمن الغذائي العراقي

أ.م.د بشار محمد عويد – جامعة بغداد

المقدمة

تتضح خطورة مشكلة الغذاء في الأقتصاد العراقي من تأثيرها المزدوج في كل من الأمن الغذائي الذي هو كشف للامن القومي وعلى قدرتها في تحقيق التنمية الأقتصادية والاجتماعية، لذلك كان لمشكلة الأمن الغذائي ابعاد سياسية واقتصادية واجتماعية ، ولم يكن الأمن الغذائي في العراق يحظى بأية أولوية في السياسة التنموية حتى مدة التسعينيات إذ أخذ يعاني من عجز غذائي سيما بعد فترة الحصار الأقتصادي منذ شهر آب 1990 ، وازدادت المشكلة في الاعوام الاخيرة التي شهدت اعتماد العراق في غذائه على المستورد من الاسواق الدولية. مما يضعه تحت رحمة التقلبات التي تحدث في تلك الاسواق والسياسات التي تنتهجها الدول المهيمنة على تجارة الغذاء وفقدان مقومات أمنه الغذائي.

تأتي أهمية دراسة موضوع تجارة السلع الزراعية الغذائية وعلاقتها بالأمن الغذائي نتيجة تزايد الفجوة الغذائية والتي يتم محاولة تقليلها من خلال استيراد السلع الغذائية إذْ عجز الإنتاج الزراعي العراقي عن تغطية متطلبات السكان من السلع الغذائية ذات الاستهلاك اليومي مما نتج عن ذلك عجز في الميزان التجاري الزراعي ، لذلك اصبحت قضية الأمن الغذائي من أهم القضايا التي تواجه الأقتصاد العراقي لما لها من تأثير مباشر على الأوضاع الأقتصادية والسياسية ، الامر الذي يتطلب اتباع سياسة لاحداث تعديلات تقلل من حجم الفجوة الغذائية والتقليل من التبعية التي يشهدها استيراد السلع الغذائية .

مشكلة البحث

يعد من امتلاك العراق للعديد من المقومات الجغرافية التي لها دور في تنمية القطاع الزراعي الا انها تعاني كما هو حال العديد من الدول النامية اختلالات هيكلية اثرت على الأقتصاد العراقي لذلك فقد

جاءت مشكلة البحث على النحو التالي :

1- ما المعوقات والعوامل التي واجهت وتواجه تجارة الصادرات من السلع الزراعية في العراق ومن ثم انعكست على الأقتصاد العراقي .

2- ما مدى تأثير تزايد الأستيرادات على الأقتصاد العراقي وأمنه الغذائي والقومي .

3- ما التحديات التي تواجه الأمن الغذائي المستقبلي في العراق .

فرضية البحث

1- يُعدّ تراجع القطاع الزراعي بشقيه النباتي والحيواني اهم معوقات تجارة الصادرات العراقية لكونها الركيزة الاساسية التي تقلل من الطلب على الأستيرادات

2- أدى تزايد الأستيرادات العراقية من السلع الغذائية إلى خسارة العراق أهم المكتسبات التنموية المتمثلة بالأمن الغذائي هيكل الأمن الغذائي والتي اخذت تثير القلق عند العديد من الأقتصاديين والسياسيين .

3- لقد ادى اتساع الفجوة مابين الأستيرادات الغذائية والصادرات وما يرافقها تبعية غذائية ولاسيما مع دول الجوار من أهم المهددات للأمن الغذائي العراقي .

هدف البحث

يهدف البحث إلى دراسة مشكلة الأمن الغذائي العراقي عن طريق تجارة الأستيرادات من السلع الغذائية الرئيسة وما افرزته من وجود فجوة غذائية والتي اصبحت مشكلة تواجه الأقتصاد العراقي وتفوق مثيلاتها في العديد من الدول نتيجة عدم وجود سياسة تنموية حقيقية من قبل الحكومة .

الحدود الزمانية

تتمثل الحدود الزمانية للدراسة بالمدة (2005-2019) وذلك لما شهدته هذه المدة من أحداث أقتصادية وسياسية اثرت على تزايد حجم الأستيرادات من السلع الزراعية وبالمقابل تراجعت الصادرات وبالتالي زاد من حجم الفجوة الغذائية ومن تبعيته التجارية .

اولاً: مفاهيم اساسية حول الأمن الغذائي والمفاهيم المرتبطة به

1- مفهوم الأمن الغذائي

تعددت التعاريف التي حاول ذوي الاختصاصات من خلالها تحديد مفهوم الأمن الغذائي ، فقد عرفت منظمة الاغذية والزراعة (FAO) هو حصول جميع السكان في جميع الاوقات على اغذية كافية ومأمونة ومغذية تلبي حاجاتهم وأذواقهم الغذائية لكي يعيشوا حياة ملؤها النشاط والصحة [1] وهو تعبير عن الحق في الغذاء، وينشأ التعبير عن الحق في الغذاء حسب القانون الدولي الحديث لحقوق الإنسان في سياق الحق الإنساني الأوسع في مستوى معيشي لائق. إذ يؤكد الإعلان العالمي لحقوق الإنسان لعام 1948 في المادة 25 (1) أن "لكل فرد الحق في مستوى معيشي ملائم من الصحة ورفاه لنفسه وأسرته ، بما في ذلك الغذاء [2]

وعرف مؤتمر القمة العالمية حول الأمن الغذائي المنعقد في روما 16-18 نوفمبر 2009م الأمن الغذائي بأنه قدرة الانسان على الوصول المادي والأقتصادي إلى كميات كافية من الغذاء الأمن والمغذي، لتلبية احتياجاتهم الغذائية ومتطاباتهم الغذائية على اساس ثابت [3]

تم تلخيص التعاريف الأكثر شيوعًا بواسطة (Maxwell و Frankenberger) وهو "تأمين

---

world .2000. ([1])FAO:Food and Agriculture Organization of the United Nations, The state of food in security Rome,p26 .

([2]) George kent, Fish trade ,Food security and the human right to adequate adequate food University of Hawai'I, Draft of May 19, 2003,p17.

([3])Anne Orford , Food Security, Free Trade, and the Battle for the State, Journal of l Internationa Law and International Relations ,Vol (11),No.(2), 2015, pages 1-67.

التحليل الجغرافي السياسي لتجارة السلع الزراعية الغذائية للمدة(2005 - 2019م) واثارها المستقبلية على الأمن الغذائي العراقي

أ.م.د بشار محمد عويد – جامعة بغداد

الوصول في جميع الأوقات إلى الغذاء الكافي لحياة صحية للسكان)[1]

اما مفهوم الأمن الغذائي للدولة ، هوة قدرة الدولة لضمان امدادات غذائية كافية لاطعام سكانها ، سواء عن طريق الإنتاج المحلي او الأستيرادات الغذائية ، او المساعدات الغذائية [2] ومن خلال ذلك يمكن التمييز بين مستويين للامن الغذائي هما (المطلق ، والنسبي)[3] ،(فالمطلق) يعني انتاج الغذاء داخل الدولة الواحدة بما يعادل او يفوق الطلب المحلي وهذا المستوى مرادف للاكتفاء الذاتي ، (اما النسبي) يعني قدرة الدولة او مجموعة من الدول على توفير السلع والمواد الغذائية كلياً او جزئياً وضمان الحد الادنى من الاحتياجات الاجتماعية بأنتظام .

أما من أهم التعاريف التي تم التوصل اليها والتي لها ارتباط بتجارة الأستيرادات فهو قدرة الدولة على توفير النقد الاجنبي اللازم لمقابلة حاجاتها من الأستيرادات الغذائية [4] والذي يستند هذا المفهوم على توفير الموارد التي من شأنها توفير العملة الصعبة التي يمكن من خلالها استيراد المواد الغذائية ، وتغطية العجز في الإنتاج المحلي .

ولا ينبغي النظر إلى الأمن الغذائي من منظور توافره من الناحية الكمية أو النوعية. بل ينبغي أيضا الاخذ بالاعتبار العناية الصحية والسلامة وحماية صحة الناس. فالغذاء ، على سبيل المثال ، قد يكون متاحا ولكن المصدر الذي يتم إنتاج المواد الغذائية أو معالجتها قد تكون غير صحية أو ان المواد الكيميائية المستخدمة لإنتاج أو الحفاظ على الغذاء قد تشكل خطرا علي الصحة. ولذلك ينبغي النظر في الصحة والسلامة [5]

1- مفهوم الفجوة الغذائية (العجز الغذائي)

تعني الفجوة الغذائية الفرق بين ما نستطيع إنتاجه من السلع والمواد الغذائية ، وبين ما يكفي الاحتياجات الاساسية لتوفير الغذاء لمجموع السكان ، وقد تتصف الفجوة الغذائية بالتذبذب من سنة

(1) Daniel G. Maxwell, " Measuring Food insecurity :the frequency and severity of Coping strategies,fcnd discussion paper no.8 , Food Consumption and Nutrition Division, International Food Policy Research Institute, Washington,U.S.A., December, 1995,p1.

(2) Anne Orford, Op.cit.p3.

(3) فراس عباس البياتي ، الأمن البشري بين الحقيقة والتزييف، دار غيداء للنشر والتوزيع ،عمان ، الاردن، 2010، ص81.

(4) السيدة ابراهيم مصطفى ، واخرون ، اقتصاديات الموارد والبيئة ، الدا الجامعية ، 2007، ص191.

(6) Emmanuel O. Ojo, and Peter F. Adebayo; Food security in Nigeria :An Overview , European Journal of Sustainable Development ,NO 1-2,2012,P 199-222 .

لاخرى بسبب التغير في الإنتاج الزراعي (النباتي والحيواني) ، وحجم الاستهلاك وتقلبات الاسعار العالمية للسلع الغذائية [1].

بمعنى انها تعبر عن مدى الكفاية الكمية والنوعية عن طريق زيادة الإنتاج من ناحية والاستيراد من الخارج من ناحية اخرى وكلما زادت هذه الفجوة (كمية وقيمة) دل ذلك على تراجع اوضاع الأمن الغذائي في بلد ما[2]

بمعنى ان الفجوة الغذائية تدرس مقدار الفرق بين الإنتاج المحلي وصافي الأستيرادات لمختلف السلع الغذائية ، واسبابها تعود إلى محصلة تفوق معدلات نمو الطلب على معدلات الإنتاج ،وكون معدل الاستهلاك يزيد بنحو ضعف معدل الإنتاج مما ادى إلى اتساع الفجوة الغذائية وتناقص معدلات الاكتفاء الذاتي وتزايد الاعتماد على الاسواق الخارجية لتأمين الاحتياجات الغذائية .

ثانياً: تحليل واقع تجارة العراق للسلع الزراعية الغذائية

تتألف تجارة السلع الغذائية الزراعية عموما من مواد غذائية ذات استهلاك مباشر والتي تتمثل بالحبوب، اللحوم ،البقوليات ،والسلع الغذائية الاخرى التي يحتاج لها السكان يومياً .

1- تحليل واقع تجارة الصادرات العراقية من السلع الزراعية الغذائية

تحتل تجارة الصادرات دوراً مؤثراً في اقتصاد اي دولة ، اذ يؤثر هذا القطاع على باقي الفروع الأقتصادية ، وعلى سوق العمل ومستوى الاسعار ، وله دور مؤثر في دعم الميزان التجاري وبالتالي ميزان المدفوعات ، ويعمل على تسويق فائض الإنتاج المحلي وبالتالي الحصول على النقد الاجنبي الذي يساهم في دعم الموازنة العامة للدولة وبالتالي استيراد متطلبات عملية التنمية .

اما فيما يتعلق بالأقتصاد العراقي ، فلم يكن لقطاع الصادرات الزراعية الدور المؤثر نتيجة ، اذ تتسم صادرات العراق من السلع الزراعية الغذائية بقدر واسع من العشوائية وعدم الانتظام وذات كميات محدودة نسبياً ومتذبذبة بين سنة واخرى , نتيجة لانخفاض الإنتاج المحلي وتذبذبه ، كما ان الصادرات الزراعية ضعيفة المنافسة بشكل عام تجاه السلع الاخرى المثيلة لها في الاسواق الخارجية ، لعدم مواكبة العراق لتطورات المواصفات العالمية في مجال الفرز والتصنيف والتعبئة والتغليف وغيرها [3] لظروف عديدة أهمها قلة الدعم الحكومي للقطاع الزراعي والانفتاح التجاري وغيرها والتي اثرت على نمو هذا القطاع وتراجعه بشكل واضح ، ويمكن تتبع ذلك من خلال معطيات الجدول (1) الذي يوضح حجم هيكل الصادرات للسلع الغذائية الرئيسة .

اذ يلاحظ ان النشاط التصديري للسلع الزراعية الغذائية لا يشكل اي اهمية اقتصادية من الناحية الكمية ، والقيم بسبب انعدام التنوع وضعف القدرة الإنتاجية .

---

(1) رزفة غراب ، اشكالية الأمن الغذائي المستدام في الجزائر : واقع وآفاق ، مجلة العلوم الأقتصادية والتسيير والعلوم التجارية ، العدد (13)، 2015، ص54.

(2) Molly E. Brown and Christopher C. Funk ,Food Security Under Climate Change, SCIENCE . VOL 319. FEBRUARY. 2008 . pp 580-613.

(3) سعد عبد الله مصطفى ، القطاع الزراعي في العراق ، دراسة قطرية مقدمة إلى (الاسكوا)- الدورة التدريبية في مجال الانضمام إلى منظمة التجارة العالمية المقامة في بيروت (5- 10 / 12 / 2005) ، وزارة الزراعة ، بغداد ، 2005 ، ص12.

أ.م.د بشار محمد عويد – جامعة بغداد

فمن خلال بيانات الجدول (1) يتضح ان جميع السلع الغذائية سجلت قصور وتراجع في قيمها بسبب تراجع القطاع الزراعي وتدهوره وتأثره بتغير الاوضاع السياسية والأقتصادية ،فضلا عن عدم تنوعها وهذا ما يشكل خطر على الامن الغذائي العراقي .

ورغم تسجيل السلع الزراعية من الفواكه تواجد مستمر الا ان قيمها متذبذبة طوال فترة الدراسة، ولا تعكس مقدار اهميتها فقد اقتصرت على بعض انواع التمور المصدرة إلى بعض الدول وتراوحت قيمها مابين (13,8) مليون دينار سنة 2005م كأدنى قيمة وبين (901726,4) مليون دينار سنة 2013م كأعلى قيمة ثم اخذت بعد ذلك بالتراجع في قيمها نتيجة الاهمال الذي اصاب زراعة التمور من قطع جائر والتعدي السكني على بساتين النخيل ، وانتشار الامراض وقلة المكافحة .

تليها صادرات العراق من الرز التي مثلت قيم متدنية هي الاخرى اذ تمثلت اعلى قيمة لها عام 2007م اذ بلغت (320,7) مليون دينار بينما اقل قيمة سجلتها عام 2006م وعام وبلغت (0,4) مليون دينار وهذا التذبذب يعود إلى انحسار وتراجع العديد من مساحات الرز بسبب عدم وجود الدعم الحكومي ، فضلاً عن القرارات الحكومة للتقليل من زراعة هذا المحصول وذلك بحجة ان هذا المحصول يتطلب كميات كبيرة من المياه والتي تؤثر على الثروة المائية في ظل ما يعانيه العراق من تراجع حصصه المائية في نهري دجلة والفرات .

بينما شكلت قيم الصادرات للمواد الزراعية الاخرى قيم متذبذبة كلحوم الدواجن والاسماك والزيوت وذلك لقلتها من جهة ، والتوجه إلى تصريفها محليا لسد متطلبات السوق المحلية، والذي انعكس على تجارة الصادرات من المنتجات الزراعية وبالتالي خلق فجوة غذائية تطاب تغطيتها عن طريق الاستيرادات .

جدول (١) قيم الصادرات العراقية من السلع الزراعية الغذائية للمدة (٢٠٠٥- ٢٠١٩م) (مليون دينار)

السلع الغذائية / السنوات	القمح ودقيقه		الرز		الالبان		الفواكه		البيض		اللحوم الحمراء		اللحوم البيضاء، الدواجن،الاسماك		الخضروات		البقوليات		الزيوت		السكر		الشاي		مجموع القيم
	القيمة	%	القيمة	%	القيمة	%	القيمة	%	القيمة	%	القيمة	%	القيمة	%	القيمة	%	القيمة	%	القيمة	%	القيمة	%	القيمة	%	
2005	0	0	1,4	5.4	0	0	13,8	53.1	0	0	0	0	2,3	8.8	3,5	13.5	5,0	19.2	0	0	0	0	0	0	26.0
2006	0	0	0.4	2.1	0	0	15.0	61.7	0	0	0	0	1.4	5.8	0.5	2.1	6.8	28	0.2	0.8	0	0	0	0	24.3
2007	0	0	320.7	0.6	0	0	50387.1	99	0	0	0	0	155.8	0.3	0	0	0	0	25.6	0.1	0	0	0	0	50889.2
2008	0	0	37.6	0.1	0	0	32897.9	95.9	0	0	0	0	8.4	0.0	1344.3	3.9	0	0	26.8	0.1	0	0	0	0	34315.0
2009	0	0	82.7	5.4	0	0	1428.0	93.4	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	18.3	1.2	0	0	0	0	1529.0
2010	0	0	16.8	0.1	0	0	16830.4	98.2	0	0	0	0	40.9	0.3	0	0	0	0	244.1	1.4	0	0	0	0	17132.1
2011	0	0	16.5	0.1	0	0	189351.3	99.9	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	189367.8
2012	0	0	0	0	0	0	14705.9	99.2	0	0	0	0	112.9	0.8	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	14818.8
2013	0	0	0	0	0	0	901726.4	100	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	901726.4
2014	0	0	0	0	0	0	7669.8	100	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	7669.8
2015	0	0	43.5	0.3	0	0	1389.2	99.7	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	1432.7
2016	0	0	0	0	0	0	68.0	100	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	68.0
2017	0	0	0	0	0	0	1141.6	100	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	1141.6
2018	0	0	16.3	0.4	0	0	4126.5	99.6	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	4142.8
2019	0	0	0	0	0	0	1323.5	100	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	1323.5

المصدر: من عمل الباحثين بالاعتماد على ،جمهورية العراق ، وزارة التخطيط ، الجهاز المركزي للاحصاء ، احصاءات التجارة الخارجية للاعوام من ٢٠٠٥، ٢٠٠٦، ٢٠٠٨، ٢٠٠٩ ، ٢٠١٠، ٢٠١١، ٢٠١٢، ٢٠١٣، ٢٠١٥، ٢٠١٦، ٢٠١٧ ، ٢٠١٩، ٢٠٢٠.

2- تحليل واقع تجارة الأستيرادات العراقية من السلع الزراعية الغذائية

تؤدي الأستيرادات دوراً مهما في اقتصاديات الدول لكونها احدى المحددات الاكثر اهمية في تحقيق النمو الأقتصادي ولدورها الاساسي في سد المتطلبات من السلع الاساسية ومنها السلع الغذائية ،

ويُعدّ العراق من أهم الدول المستوردة الرئيسة للسلع الاستهلاكية وبالدرجة الاساس المنتجات الغذائية ولاسيما الاساسية منها , ويعزى ذلك إلى تدني مستوى الإنتاج الزراعي وعدم تنوعه نسبيا على الرغم من الامكانيات الكامنة والمتاحة ، اذ ينمو الإنتاج الزراعي بمعدل اقل من معدل نمو السكان , وكذلك اقل من معدل نمو الطلب (الاستهلاك) الذي يزداد بمعدل نمو (4%) سنويا [1]. وقد نجم عن ذلك عجز بين الاستهلاك والإنتاج المحلي من الغذاء ، وبالتالي قيام الدولة بسد هذا العجز عن طريق الاستيراد من خلال الايرادات المالية لصادرات العراق من النفط .

وبالرغم من محاولات تقليص اعتماد العراق على الأستيرادات من السلع الغذائية لكنها لا تزال من بين الدول استيراداً للسلع الغذائية ، ومن خلال بيانات الجدول (2) يتبين الاعتماد الواسع على الأستيرادات في استهلاك المنتجات الغذائية الرئيسية والتي تشمل المواد الاساسية التي تدخل بعضها في تكوين مفردات البطاقة التموينية والمتمثلة (بالقمح ، الرز، البقوليات ، والزيوت النباتية والسكر وغيره من السلع الغذائية)

ولغرض تحليل هيكل الأستيرادات العراقية من السلع الغذائية وحسب معطيات الجدول يتضح انها تباينت حسب متطلبات السوق المحلية ، اذ بلغت قيم الأستيرادات من السلع الغذائية عام 2005م (1481172,0) مليون دينار سجلت قيم الأستيرادات من الحنطة ودقيقها القيمة الاعلى اذ بلغت (1168316,2) مليون دينار وبنسبة بلغت 88% مقارنة بالمواد الغذائية الاخرى وسبب ذلك الطلب المتزايد لسد مفردات البطاقة التموينية من دقيق الحنطة ، تليها السلع الغذائية متمثلة بلسكر، والخضروات ، والفواكه ، كذلك يرجع إلى سياسة الانفتاح التجاري التي اتبعتها الحكومة والتي تم اغراق السوق بمختلف السلع الغذائية .

ثم سجلت ارتفاع ملموس في قيمهاعام 2006م وبلغت (3112052,6) مليون دينار احتلت السلع الغذائية من مادة السكر المرتبة الاولى اذ بلغت قيمها (955832,2) وبنسبة بلعت 30,7% يليها محصول الرز بنسبة بلغت 22,1% بينما احتلت البقوليات ، والحنطة ودقيقها ،والخضروات بقية الترتيب .

(1) محمد سعد عبد القادر ، تقويم سياسات استهلاك الغذاء واثرها على انماط التغذية الريفية في العراق ، وزارة الزراعة ، بغداد ، ايلول 2002، ص18.

جدول (٢) قيم الاستيرادات العراقية من السلع الزراعية الغذائية للمدة (2005 – 2019) (مليون دينار)

السلع الغذائية / السنوات	القمح ودقيقه		الرز		الالبان		الفواكه		البيض		اللحوم الحمراء		اللحوم البيضاء، الدواجن،الاسماك		الخضروات		البقوليات		الزيوت		السكر		الشاي		مجموع القيم
	القيمة	%	القيمة	%	القيمة	%	القيمة	%	القيمة	%	القيمة	%	القيمة	%	القيمة	%	القيمة	%	القيمة	%	القيمة	%	القيمة	%	
2005	1168316,2	78,9	183,2	0.0	29,8	0,00	2436,1	0,2	107,3	0.0	28,3	0.0	1244,4	0,1	43434,4	2,9	94,2	0.0	89,7 -	0.0	112064,5	7,6	153143,9	10,3	1481172,0
2006	773487,6	24,9	685825,3	22,1	509,4	0,0	47,1	0,0	288,0	0,0	4943,7	0,2	13446,2	0,4	34887,4	1,1	397364,5	12,8	26149,4	0,8	955832,2	30,7	219271,8	7	3112052,6
2007	304123,2	67,7	23837,5	5,3	3318,9	0,7	13,9	0,0	3878,5	0,9	15620,7	3,5	927,3	0,2	3230,1	0,7	7862,5	1,8	4246,2	0,9	60373,0	13,4	21787,9	4,9	449219,5
2008	11194,0	30,6	969,0	2.7	1566,7	4.3	11,8	0,0	1628,3	4.5	10111,3	27,7	83,0	0.2	119,2	0.3	14,4	0.0	101,4	0.3	10134,5	27,7	601,5	1,7	36535,1
2009	132012,8	8,5	124314,3	8	156973,5	10	56584,9	3,6	42716,0	2,7	47318,0	3,0	189416,0	12,4	42695,0	2,7	25330,0	1,6	583234,0	37,4	157930,5	10,1	720,1	0,0	1559245,1
2010	161933,9	7,7	266024,8	12,7	129354,9	6,2	152742,2	7,3	84131,7	4,0	311226,3	14,9	225886,0	10,8	111640,4	5,4	179289,1	8,6	127257,2	6,1	334193,3	16,0	3183,6	0,2	2086863,4
2011	2954308,7	21,7	5349295,0	39,3	1794063,4	13,2	308933,6	2,3	155275,8	1,2	153070,0	1,1	1195609,5	8,7	295821,0	2,2	13847,6	0,1	255779,1	1,8	1001551,0	7,4	139425,8	1,0	13616980,5
2012	2995455,4	59	502690,4	10,0	254365,2	5	136871,3	2,7	48386,7	1	80370,4	1,6	202959,0	4,0	27414,7	0,5	9274,1	0,2	95845,1	1,9	664353,8	13	56324,3	1,1	5074310,4
2013	144855,0	6,3	649465,5	28,2	264235.1	11,5	253602,7	11,1	20099,8	0,9	83611,0	3,7	150410,6	6,7	34310,8	1,5	1669,6	0,1	83354,3	3,6	539640,9	23,6	63634,5	2,8	2288889,6
2014	63403,8	1,8	1181864,6	33,7	744492.1	21,2	265437,9	7,5	41693,9	1,2	188624,3	5,4	369854,7	10,5 -	88825,2	2,5	45591,6	1,3	14138,8	0,4	445212,9	12,7	62324,6	1,8	3511464,4
2015	23135,8	0,5	1245794,2	26,1	2357554,4	49,3	140836,6	2,9	6441,8	0,1	194200,5	4,1	372027,3	7,8	144388,1	3,0	28772,4	0,6	17434,3	0,4	160403,3	3,3	90922,5	1,9	4781911,2
2016	28337,6	1,6	201641,9	11,1	31334,6	1,6	152309,6	8,3	26348,8	1,4	236285,9	13,1	470673,5	26	24985,2	1,8	18524,6	1,0	24687,7	1,4	548014,9	30,3	44454,0	2,4	1807598,3
2017	396856.5	4.0	314362.8	3.2	393193.1	4.0	3725215.6	37,9	1245922.3	12.7	29082.6	0.3	452315.6	4.6	2326189.1	23.6	92836.1	1,0	161197.5	1.6	622479.3	6.3	83227,5	0,8	9842878,0
2018	394907,7	6,6	250984,5	4,2	855832,1	14,2	447838,3	7,4	198210,5	3,3	514537,2	8,5	1830187,2	30,4	884800,4	14,7	151494,3	2,5	173267,1	2.9	233967,5	3,9	89740,8	1.4	6025767,6
2019	53625,9	1,6	997088,4	29,3	298237,7	8,8	281564,1	8,3	15853,4	0,5	765332,9	22,4	90852,8	2,5	46980,4	1.4	14715,6	0.4	176086,4	5,2	236065,8	6.9	427431,6	12,6	3403835,0

المصدر: من عمل الباحثين بالاعتماد على ، جمهورية العراق ، وزارة التخطيط ، الجهاز المركزي للاحصاء ، احصاءات التجارة الخارجية للاعوام (٢٠٠٥، ٢٠٠٦، ٢٠٠٨، ٢٠٠٩ ، ٢٠١٠، ٢٠١١، ٢٠١٢، ٢٠١٣، ٢٠١٥، ٢٠٢٠١٦، ٢٠١٧، ٢٠١٨، ٢٠٢٠).

ونتيجة لارتفاع الاسعار التي شهدتها تجارة السلع الغذائية في العالم عام 2007–2008م اثرت على استيرادات العديد من الدول النامية التي تعتمد على الأستيرادات ومنها العراق لذلك انخفضت قيم الأستيرادات عام 2007م إلى (449219,5) مليون دينار بسبب ارتفاع اسعار السلع الزراعية وقد احتلت الاستيرادات من الحنطة ودقيقها المرتبة الاولى وبنسبة بلغت 67,7% يليها الفواكه بنسبة 13,4% والسكر بنسبة 13,4%.

بينما انخفضت إلى ادنى مستوى لها طوال مدة الدراسة وبلغت سنة 2008م (36535,1)مليون دينار سجلت استيرادات العراق من الحنطة القيمة الاعلى وبلغت (11194) مليون دينار وبنسبة 30,6% نتيجة الطلب المحلي عليها تليها اللحوم الحمراء والسكر بنسبة 27,7% .

ومن ثم شهدت اقيام استيرادات السلع الزراعية ارتفاع واضح للمدة 2009–2012م ،اذ بلغت عام 2009م (1559245,1) مليون دينار سجلت استيرادات الزيوت النسبة الاعلى وبلغت 37,4% تليها اللحوم بنسبة 12,4% . وارتفعت عام 2010م وبلغت(2086863,4) مليون دينار احتلت استيرادات العراق من السكر المرتبة الاولى وبنسبة 16% تليها اللحوم الحمراء بنسبة 14,9% ومن ثم الرز 12,7% ،ومن ثم سجلت أعلى قيمة عام 2012م بقيمة بلغت (5074310,4) مليون دينار احتلت الحنطة ودقيقها المرتبة الاولى بقيمة بلغت (2995455,4) مليون دينار وبنسبة بلغت 59% ، يليها السكر بنسبة 13%، والرز بنسبة 10%. وسبب ارتفاع قيم السلع الزراعية هو لتغطية العجز في السوق المحلية من جهة ولارتفاع اسعار النفط العالمية وبالتالي زيادة الصادرات العراقية من النفط الخام والتي تعد الممول الاساسي لاستيرادات العراق من السلع الزراعية .

ورغم تراجع قيم الأستيرادات عام 2013م إلى(2288889,6) مليون دينار الا انها اخذت تسجل ارتفاع واضح عام 2014م وبلغت(3511464,4)مليون دينار سجلت استيرادات الرز اعلى نسبة وبلغت 33,7% تليها الالبان بنسبة % 21,2.

ومن ثم ارتفعت عام 2015م وبلغت (4781911,2) مليون دينار احتلت استيرادات الالبان ومشتقاتها النسبة الاعلى اذ بلغت 49,3% ، يليها الرز بنسبة 26,1% ، واللحوم البيضاء بنسبة 7,8% هذ الارتفاع في قيم استيرادات هو بسبب تدهور القاعدة الزراعية بشكل كبير من جهة ،وحاجة الاسواق المحلية إلى المزيد من السلع لتمويل الجبهة القتالية خاصة بعد احتلال الموصل من قبلال المجاميع الارهابية (داعش) فضلا عن الارتفاع في الاسعار الذي شهته المنتجات الزراعية وخاصة الرز ومنتجات الالبان .

ورغم تراجع قيمها بشكل طفيف إلا أنها سجلت ارتفاع واضح سنة 2017م وبلغت (9842878,0) مليون دينار وهي اعلى قيمة بلغتها طوال مدة الدراسة احتلت الفواكه المرتبة الاولى بقيمة بلغت

(3725215,6) مليون دينار وبنسبة بلغت 37,9% تليها الخضروات بنسبة بلغت 23,6% وهذا يعكس مؤشر خطير لمدى تراجع القطاع الزراعي وتدهوره ،اذ كان الإنتاج المحلي من الخضر والفواكه تغطي نسبة كبيرة من الطلب المحلي .

ومن ثم سجلت تراجع في قيمها إذ بلغت (6025767.6) عام 2018 وقد سجلت اللحوم البيضاء والدواجن القيمة الاعلى وبلغت (1830187.2) مليون دينار وبنسبة 30.4% تليها الخضروات بقيمة (884800.4) مليون دينار وبنسبة (14.7%) والالبان ومشتقاتها بنسبة (14.2%) ،واستمرت تسجل تراجع في قيمها حتى بلغت عام 2019 (3403835.0) مليون دينار ، وذلك نتيجة لما شهدته العديد من السلع الزراعية من ارتفاع في اسعارها العالمية، وقد احتل الرز القيمة الاعلى من الاستيرادات (997088.4) مليون دينار وبنسبة بلغت 29.3% وذلك نتيجة الطلب على محصول الرز لتغطية العجز في السوق المحلي وكما موضح في الجدول (2).

ومن خلال معطيات الجدول(2) يتضح ان العراق يعاني فعلاً من من فجوة غذائية والتي فضلا عن بعدها الاقتصادي فهي تكتسب بعد سياسي اذا تؤشر في ذلك ان حاجة السوق المحلية لسد احتياجاتها من تلك السلع المتنوعة تاتي من خارج الحدود وبالتالي هذا الامر يكرس التبعية السياسية وبالتالي ضعف القرار لدى صانع القرار السياسي ، ان أغلب السلع الغذائية المستوردة تعد من الاولويات التي لا يمكن الاستغناء عنها والتي يتم الحصول عليها عن طريق الاستيرادات وهذا له انعكاساته في موازين القوة السياسية وذلك لان اغلب الدول المصدرة تستخدم ورقة الغذاء كوسيلة ضغط للحصول على مبتغاها من تبعية اقتصادية وسياسية من الدول الاخرى والعراق يعد من بين ابرز الدول التي تعاني من تبعية اقتصادية وسياسية ،إذ ادت عدم قدرة القطاع الزراعي على سد الحاجة المحلية من المواد الغذائية الاساسية وانخفاض مساهمته في المتاح للاستهلاك منه، والاعتماد على الأستيرادات في سد النقص الحاصل بلاستهلاك المحلي إلى وجود فجوة غذائية بين الكميات المتاحة للاستهلاك وبين كميات الإنتاج المحلي من المنتجات الغذائية الرئيسة في العراق مما زاد من تبعيته الاقتصادية والسياسية ولاسيما مع دول الجوار .

3-الميزان التجاري للسلع الغذائية الزراعية

يُعدّ الميزان التجاري ذو اهمية لاقتصاد لاي دولة وذلك من خلال قياس الاداء الأقتصادي ، فهو يمثل الفرق بين الصادرات والأستيرادات واذا ما كان الميزان التجاري في صالح الدولة والذي يشير لوجود فائض نتيجة ارتفاع قيم الصادرات مقارنة بالاستيرادات ، او كانت قيم صادراتها اقل من استيراداتها مما يعني وجود عجز تجاري والذي يوضح ان الميزان التجاري يكون سالب يعكس مدى التدهور الحاصل في الأقتصاد الوطني .

ومن خلال ملاحظة الجدول (3) لحالة الميزان التجاري العراقي يتضح انه يعاني من عجز مستمر طوال مدة الدراسة .

جدول (3) الميزان التجاري للسلع الزراعية الغذائية للمدة (2005-2019)مليون دينار

السنوات	قيم الصادرات (مليون دينار)	قيم الاستيرادات (مليون دينار)	الميزان التجاري
2005	26.0	1481172.0	-1481146
2006	55.2	3112052.6	-3111997.4
2007	50889.2	449219.5	-398330.3
2008	34315.0	36535.1	-2220.1
2009	1529.0	1559245.1	-1557716.1
2010	17132.1	2086863.4	-2069731.3
2011	189367.8	13616980.5	-13427612.7
2012	14818.8	5074310.4	-5059491.6
2013	901726.4	2288889.6	-1387163.2
2014	7669.8	3511464.4	-3503794.6
2015	1432.7	4781911.2	-4780478.5
2016	68.0	1807598.3	-1807530.3
2017	1141.6	9842878.0	-9841736.4
2018	4142.8	6025767.6	-6021624.8
2019	1323.5	3403835.0	-3402511.5

المصدر: من عمل الباحثين بالاعتماد على الجدول (1) و(2)

ويتزايد مقدار العجز بصورة واضحة اذ سجل عجز مقداره (1481146-) مليون دينار عام 2005م وتزايد بشكل واضح عام 2006م وبلغ (3111997.4-) مليون دينار ،واستمر العجز
حتى بلغ اعلى قيمة عام 2011م وبلغ (13427612.7-) مليون دينار
وهذا يعود بطبيعة الحال إلى الظروف التي مر بها العراق من تغير نظام الحكم والانفتاح التجاري بصورة عشوائية ، وتردي الوضع الأقتصادي ، والفساد المالي الذي اصبح افة تنهش بأقتصد الدولة، فضلاً عن الاهمال الذي شهده القطاع الزراعي والذي انعكس سلباً على الإنتاج الزراعي وبالتالي الاعتماد على الأستيرادات .

رابعاً : مهددات الأمن الغذائي في العراق

اصبحت المشكلة الغذائية من اهم المشاكل التي يواجهها العراق، فضلا عن امتلاكه طاقة موردية طبيعية وبشرية الا انه عجز في استثمارها للتخفيف من مشكلة الأمن الغذائي ،وبالتالي استمر في سياسته المتمثلة باستيراد السلع الغذائية لسد العجز الحاصل في الاسواق ، وبطبيعة الحال اصبح تحقيق الأمن الغذائي يواجه مجموعة من التحديات او التهديدات والتي حالت دون تخفيف شدة العجز المستمر في السلع الغذائية ومن أهمها

1- الزيادة السكانية

يقدر عدد سكان العراق بحسب تقديرات سنة 2019 بلغت حسب التقارير الجهاز المركزي للاحصاء (39,309,0) مليون نسمة وبنسبة نمو بلغت 3% وهي نسبة تعد مرتفعة ، ومن خلال ملاحظة الجدول (4) لاعداد السكان ، يتضح وجود زيادة سنوية وهذه الزيادة التي رافقها عامل ضغط اخر متمثل بالهجرة من الريف إلى المدينة ، وهو ما ادى إلى حرمان القطاع الزراعي من اليد العاملة والتي انعكست على انخفاض المنتوج الزراعي وزيادة الطلب على السلع الغذائية وبالتالي زيادة التبعية الغذائية نتيجة الاستيراد المستمر للسلع الغذائية .

2- انخفاض نسبة الاراضي الصالحة للزراعة

يمتلك العراق مساحات واسعة من الاراضي الزراعية تبلغ مساحتها حوالي 44,5 مليون دونم وهي تشكل 1,26% من مساحة العراق الكلية والتي يمكن تصنيفها وحسب صلاحيتها للانتاج الزراعي والتي تتوزع مابين اراضي ذات خصوبة عالية تصلح لانتاج مختلف المحاصيل الزراعية، واراضي

جيدة جداً لكنها اقل انتاجية ، واراضي متوسطة الجودة ، واراضي ذات قيمة محدودة للاستغلال الزراعي وتحتاج إلى ادارة ورعاية عاليتين [12]

هذه الاراضي اخذت تعاني من مشاكل عديدة من أهمها الاهمال بسبب عدم وجود سياسة زراعية تشجع الإنتاج الزراعي وبالتالي تقلصت مساحاتها ، التعدي الحضري على مساحات واسعة سيما بساتين النخيل ، هذه المشاكل اثرت على تقلص الإنتاج الزراعي ووبالتالي تطلب الاتجاه إلى الاستيراد لسد النقص الحاصل في السلع الغذائية الزراعية .

3- السياسة الزراعية الغير مدروسة

اذ سعت السياسات الزراعية خلال العقود السابقة إلى توفير الغذاء عن طريق الإنتاج المحلي وبالتالي التقليل من الأستيرادات ، لكنها لم تحقق الا نسب متدنية من انتاج السلع الغذائية اقل من الزيادة في الطلب المتنامي ، مما جعل الدولة تعتمد على الأستيرادات الغذائية لتلبية متطلبات الاستهلاك المحلي حتى اصبح العراق يعاني من تبعية غذائية للخارج بصورة شبه كلية سيما مع دول الجوار.

4-انخفاض مستويات الدخل

في الكثير من الاحيان لايعني توفر الغذاء بالكميات والنوعية المطلوبة يعني توفر الأمن الغذائي إلا اذا كان بمقدور السكان الحصول على الغذاء مدعومين بقدرة شرائية تمكنهم فعلا من الحصول على الغذاء وتناوله ، لذلك يُعدّ مستوى الدخل الكافي والذي يضمن الحصول من قبل المستهلك على الغذاء المطلوب ركناً اساسيا من اركان الأمن الغذائي .

5- المشكلة المائية

اذ تعد المشكلة المتأتية من المشاريع الكهرومائية والاروائية التي اقامتها تركيا على تهري دلة والفرات والتي قلصت حجم الموارد المائية في الدولة سيما وان لدى بعض الساسة الاتراك توجه يتم بمقتضاه اعتماد الماء كسلعة تباع وتشترى وهو مورد من الموارد الوطنية لدولة المنبع [13] وهذا ان حدث فله اثار مستقبلية على الامن الغذائي العراقي يتطلب من الحكومة ايجاد حلول سريعة

6- الانفتاح التجاري

بعد ان منحته منظمة التجارة الدولية العراق صفة مراقب عام 2004 على ان يحصل على عضوية كاملة في المنظمة بعد تطبيق برامج الاصلاح الاقتصادي ، مما جعل العراق يقدم على خطأ وهو فتح الاسواق بصورة مباشرة دون اي تخطيط او دراسة ، ومن ثم يصبح اكثر الدول انفتاحاً مقابل ما يملكه

([12]) منعم نصيف جاسم، الأمن الغذائي في العراق بين انتاج الحبوب واستهلاكها ، مجلة البحوث الجغرافية ، العدد ، (6) ، 2005، ص 236.

([13]) التقرير القطري لاوضاع الأمن الغذائي في العراق ، بغداد ، 1996، ص45.

من سلع محددة وفي مقدمتها النفط التي تعد سلعة استرتيجية تتأثر بالاحداث الاقتصادية والسياسية وبالعرض والطلب ، وقد ادى انفتاح الاسواق العراقية وما شهدته من الاغراق السلعي واستيراد انواع المنتجات ومنها الزراعية وبأسعار منخفضة والتي اخذت تنافس وتزيح المنتجات المحلية وهذا ما ترتب عليه من نتائج خطيرة جعلت من الاقتصاد العراقي يصبح تابع تجاريا للعديد من الدول وفي مقدمتها دول الجوار .

7- الفساد الاقتصادي (المالي والاداري)

والتي تعد من اخطر المشاكل التي تواجه الاقتصاد العراقي وقطاعاته المختلفة ومنها القطاع الزراعي ، اذ يحتل العراق حسب منظمة الشفافية المرتبة 162 من اصل 180 دولة عام 2019م[14] اذ ادى الفساد الاقتصادي الى اثار سلبية تعكس درجة وهيمنة المنظومة الفاسدة وتأثيرها على الاقتصاد العراقي ،اذ ادى الفساد الى عرقلة عملية التنمية وخاصة الانتاج الزراعي الذي يعد من الركائز الاساسية لمجابهة مشاكل الامن الغذائي والتبعية التجارية .

الاستنتاجات

1- لقد اظهرت الصادرات العراقية للمنتجات الغذائية باستثناء الفواكه والتي تراوحت قيم صادراتها بين 13,8 مليون كاقل قيمة عام 2005 وبين 901726,4 مليون دينار كاعلى فيمة عام 2013 ، أظهرت وجود عجز كبير مما يعكس تردي الواقع الزراعي في العراق نتيجة الاهمال بسبب ضعف الدعم الحكومي مما اجبر العديد من السكان الاتجاه للعمل في القطاع المدني .

2- تعد الزيادة السكانية السنوية من اهم المشاكل التي تزيد من حجم الاستيراد من المنتجات الزراعية في ظل تراجع الانتاج المحلي .

3- بالرغم من الاهمية التي تحتلها زراعة الرز وخاصة العنبر إلا ان صادراتها سجلت قيم متدنية تراوحت بين 0,4 مليون عام 2006 وبين 340,7 مليون عام 2007، ومن ثم شهدت تراجع وهذا التذبذب يعود إلى انحسار وتراجع العديد من مساحات الرز بسبب عدم وجود الدعم الحكومي ، فضلاً عن القرارات الحكومة للتقليل من زراعة هذا المحصول وذلك بحجة ان هذا المحصول يتطلب كميات كبيرة من المياه

([14]) منظمة الشفافية الدولية(Transparency International)، للسنوات (2004-2020) ، صفحات متفرقة.

والتي تؤثر على الثروة المائية في ظل ما يعانيه العراق من تراجع حصصه المائية في نهري دجلة والفرات .

4- من خلال مقارنة بين جدول الصادرات والاستيرادات يتضح وجود فجوة حاصلة بين حجم الانتاج والطلب المتزايد وهو ما يوضح ان العراق سوف يستمر في اعتماده على الخارج في توفير احتياجاته الغذائية وهو ما يعكس مدى التبعية الاقتصادية والسياسية .

5- الاستمرار في الطلب على المحاصيل الغذائية وخاصة المحاصيل الاستراتيجية وابرزها القمح ودقيقه والرز وفي ظل تقلبات الاسعار بسبب التقلبات المناخية من جهة وسيطرة المنتجين من جهة اخرى ، سوف يساهم في زيادة العبء على كاهل ميزانية الحكومة في ظل عدم توفر مصادر للدخل سوى الصادرات النفطية التي بدورها تتعرض لتقلبات الاسعار .

6- تشكل الزراعة مكانة هامة في الاقتصاد العراقي ، ألا ان القطاع الزراعي اخذ يعاني ويتراجع نتيجة الظروف الاقتصادية والمشكلات التي وقفت عقبة في طريق تطويره مما اعكس بصورة مباشرة على دور القطاع الزراعي في التنمية الاقتصادية ،ومن ثم ادى العجز الى تزايد حجم الاستيرادات لسد العجز في تلبية متطلبات السوق المحلية .

التوصيات

1- ضرورة سن وتفعيل قوانين حماية الاراضي الزراعية ،وتحرم التعدي عليها والعمل من اجل زيادة انتاجية الاراضي الزراعية بمختلف المحاصيل الملائمة مع ظروف البيئة العراقية والتي من شأنها التقليل من كمية الأستيرادات .

2- ضرورة العمل على بناء منطومة ري حديثة ،وذلك لاعتبار ان المياه هي العنصر الحاسم في التنمية الزراعية ،لذلك لابد من الاخذ بنظر الاعتبار انشاء مشاريع السيطرة والخزن خاصة وان العراق شهد وسيشهد حسب المراقبين كميات من المياه سواء عن طريق الامطار والسيول من دول الجوار مما يتحتم استغلالها بالطريقة المثلى .

3- العمل على تطبيق استراتيجية التصنيع الزراعي وذلك بأضافة قيمة مضافة للصادرات الزراعية وخاصة التمور التي يمكن تصنيعا بطريقة تكون اكثر قيمة وذات طلب في السوق من خلال تحسين جودة المحصول .

4- ضرورة وضع سياسة تجارية تكون ملائمة مع السياسة الأقتصادية للبلد ، من خلال وضع مجموعة من التشريعات والضوابط التي تؤمن وتدعم الأقتصاد الوطني وخاصة قانون التعرفة الكمركية التي تعد احد ادوات السياسة التجارية فمن خلال تطبيق التعريفة الكمركية تتولد جوانب ايجابية متمثلة بحماية المنتوج الوطني فضلاً عن مكافحة سياسة الاغراق السلعي والحد منها بما يعزز الإنتاج المحلي .

5- الاهتمام بالمخزون الاستراتيجي للمحاصيل الزراعية ، اذ يُعدّ له الدور الكبير في تحقيق الأمن الغذائي والمحافظة عليه ، فضلاً عن دوره في توفير السلع الغذائية والمحافظة على اسعارها في ظل التغيرات المفاجئة لاسعار السلع والمنتجات الزراعية المستوردة [15]

6- ان لتحرير التجارة الزراعية في ظل منظمة التجارة العالمية (WTO) اثارا اكثر سلبية وتعقيدا خلال الامد القصير والمتوسط على الاقتصاديات الزراعية للدول النامية بشكل عام ، بسبب جمود الانتاج الزراعي فيها من جهة وعدم القابلية على المنافسة الدولية من جهة اخرى ، لذلك ينبغي على الحكومة اتباع سياسة الحماية للمنتجات الزراعية من خلال فرض التعاريف الكمركية على المنتجات الداخلة للاسواق العراقية وبالتالي تقليل من استيرادها .

المصادر

1- فراس عباس البياتي ، الأمن البشري بين الحقيقة والتزييف، دار غيداء للنشر والتوزيع ،عمان ، الاردن، 2010.
2- السيدة ابراهيم مصطفى ، واخرون ، اقتصاديات الموارد والبيئة ، الدا الجامعية ، 2007.
3- منعم نصيف جاسم، الأمن الغذائي في العراق بين انتاج الحبوب واستهلاكها ، مجلة البحوث الجغرافية ، العدد ، (6) ، 2005.
4- محمد سعد عبد القادر ، تقويم سياسات استهلاك الغذاء واثرها على انماط التغذية الريفية في العراق ، وزارة الزراعة ، بغداد ، ايلول 2002.
5- رزفة غراب ، اشكالية الأمن الغذائي المستدام في الجزائر : واقع وآفاق ، مجلة العلوم الأقتصادية والتسيير والعلوم التجارية ، العدد (13)، 2015.
6- سعد عبد الله مصطفى ، القطاع الزراعي في العراق ، دراسة قطرية مقدمة إلى (الاسكوا)- الدورة التدريبية في مجال الانضمام إلى منظمة التجارة العالمية المقامة في بيروت (5- 10 / 12 / 2005) ، وزارة الزراعة ، بغداد ، 2005.

([15]) المنظمة العربية للتنمية الزراعية ، تداعيات ارتفاع الاسعار العالمية للمواد الغذائية الاساسية وتأثيرها على مستوى المعيشة للمواطن العربي ، الخرطوم ، السودان ، كانون الثاني ن 2009، ص 24.

1- FAO:Food and Agriculture Organization of the United Nations, The state of food in security world .2000. Rome,

2- George Fish trade ,Food security and the human right to adequate adequate food kent University of Hawai'I, Draft of May 19, 2003,.

3- Anne Orford , Food Security, Free Trade, and the Battle for the State, Journal of l Internationa Law and International Relations ,Vol (11),No.(2), 2015.

4- Daniel G. Maxwell , " Measuring Food insecurity :the frequency and severity of Coping strategies,fcnd discussion paper no.8 , Food Consumption and Nutrition Division, International Food Policy Research Institute, Washington,U.S.A., December .

5- Emmanuel O. Ojo, and Peter F. Adebayo; Food security in Nigeria :An Overview , European Journal of Sustainable Development ,NO 1-2,2012 .

6- Molly E. Brown and Christopher C. ,Food Security Under Climate Change, SCIENCE . Funk ,VOL 319. FEBRUARY. 2008 .